منشورات طليعة النور

النور الساطع في الفقه النافع ج ٢

- المؤلف: كاشف الغطاء ○
- الطبعة: الاولى ○
- المطبعة: ستاره ○
- الكمية: ١٥٠٠ ○
- تاريخ الطبع: ١٤٣٠ ○
- شابك الدوره: ٠ ـ ٥٣ ـ ٢٥٦٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ ○
- شابك ج ٢: ٤ ـ ٥٥ ـ ٢٥٦٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ ○

مركز التوزيع: قم ـ سوق القدس ـ پـ٥٩ ـ هاتف: ٧٧٤٤٦٦٣ ـ ٠٢٥١

«انتشارات طليعه نور»

دليل الجزء الثاني

مباحث التقليد ٩

تعريف التقليد ٩

ثمرة النزاع في أن التقليد هو الأخذ أو العمل ٢٣

الأدلة على جواز التقليد ٢٦

أدلة المانعين عن جواز التقليد ٤٠

ثمرة البحث في جواز التقليد وعدمه ٤٣

شروط التقليد ٤٣

الجهة الأولى : فيما يعتبر في المستفتي ٤٣

أدلة القائلين بالمنع من تقليد المجتهد الغير المستنبط لغيره ٥٢

الشك في جامعية المفتي للشرائط ٧٠

الجهة الثانية فيما يعتبر في الفتوى التي يقلد العامي المجتهد فيها ٧٢

الأحكام الضرورية ٧٢

الأمور اليقينية ٧٢

الأمور التي علم خطأ المجتهد فيها ٧٢

الموضوعات الصرفة والمستنبطة ٧٣

مسائل العلوم الغير الشرعية ٨٧

مسائل أصول الفقه ٨٨

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦١٦
أصول العقائد ٨٩
الأدلة على وجوب اليقين بأصول الدين ٩٩
المسألة الثانية في كفاية التقليد في أصول الدين ١١٣
من يجب عليه التدين بأصول العقائد ١٣١
عقد القلب لازم قبل المعرفة وبعدها ١٣٢
حقيقة الإيمان ١٣٢
حقيقة الإسلام وعدم كفر المخالفين ١٣٦
أحكام الواسطة بين الإسلام والكفر ١٤١
الدليل الذي يطلب تحصيله في المعارف الإلهية ١٤١
الأمارة المعتبرة إذا قامت على المعارف الإلهية ١٤١
المقدار الذي يجب معرفته أو التدين به من المعارف الإلهية ١٤٨
العاجز من اليقين بالمعارف الإلهية ١٥٢
الخطاب المولوي لا يكون في بعض المعارف الإلهية ١٥٤
المتمكن من اليقين بالمعارف الإلهية و إن نظره له دخل في إيمانه ١٥٤
ما علم عدم الفتوى به فعلاً ١٥٥
الأمور الثابتة عند العامي بالدليل المعتبر ١٥٦
الأمور الثابت فسادها عند العامي بالدليل ١٥٦
مسائل التقليد ١٥٦
جواز العدول عن تقليد المجتهد لغيره ١٥٨
جواز العدول مع التساوي من جميع الجهات ١٦٠
أدلة المانعين من العدول عن تقليد مجتهد إلى آخر ١٨٢
موارد جواز العدول ١٨٦

أحدها : جنون العامي المقلد أو صغره ١٨٦
ثانيها : فقد الشرائط المعتبرة في المفتي أو الفتوى أو المستفتي ١٨٧
ثالثها : تبدل رأي المجتهد ١٨٨
رابعها : ظهور عدم جامعية المفتي للشرائط من أول الأمر ١٨٨
خامسها : موت مقلده ١٨٩
سادسها : نسيان فتوى المجتهد ١٨٩
سابعها : أعلمية المجتهد الثاني وأورعيته ١٩٢
ثامنها : الأخذ بالفتوى بدون العمل بها ١٩٢
تاسعها : الأخذ بالفتوى من باب الاحتياط ١٩٣
التبعيض في التقليد ١٩٥
أدلة المجوزين للتبعيض ١٩٨
الجهة الثالثة فيما يعتبر في المفتي الذي يرجع له العامي ٢٠٩
الشرط الأول للعمل بفتوى المفتي : الاجتهاد ٢١١
الشرط الثاني : العقل ٢١٢
الشرط الثالث : البلوغ ٢١٣
الشرط الرابع : عدم السفه ٢١٥
الشرط الخامس : أن يكون إمامياً ٢١٦
إذا صار المفتي غير إمامي ٢١٨
الشرط السادس : الرجولية ٢٢٠
الشرط السابع : طهارة المولد ٢٢١
الشرط الثامن : كونه ضابطاً ٢٢٢
الشرط التاسع : أن يكون اجتهاده مطلقاً ٢٢٢

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦١٨
الشرط العاشر : أن يكون كاتباً..... ٢٢٢
الشرط الحادي عشر : أن يكون مبصراً..... ٢٢٣
الشرط الثاني عشر : أن يكن متكلماً..... ٢٢٤
الشرط الثالث عشر : أن يسمع..... ٢٢٤
الشرط الرابع عشر : الحرية..... ٢٢٤
الشرط الخامس عشر : أن لا يكون مُقبلاً على دنياه..... ٢٢٥
الشرط السادس عشر : العدالة..... ٢٢٦
ما يشترط فيه العدالة..... ٢٢٨
عدم اعتبار العدالة في عمل المجتهد بفتواه..... ٢٢٩
حقيقة العدالة..... ٢٢٩
تقسيم الذنوب إلى الكبائر والصغائر..... ٢٤٩
في تقسيم المحرَّمات..... ٢٥٦
القسم الأول في الأفعال المحرمة..... ٢٥٦
القسم الثاني في الأعيان المحرمة..... ٢٦٤
فصل في المحرمات على الرجل..... ٢٦٥
فصل في المحرم من الحيوان..... ٢٦٥
فصل في المحرمات من الذبيحة..... ٢٦٦
فصل في المحرمات من أمور شتى..... ٢٦٦
إحصاء الواجبات الشرعية..... ٢٦٦
عدم اعتبار اجتناب الصغائر في العدالة..... ٢٧١
الإصرار على الصغائر كبيرة..... ٢٧٣
معنى الإصرار على الصغائر..... ٢٧٥

المعاصي المعتبر الاجتناب عنها ما كان معصية عنده ٢٧٦
اعتبار المروة في العدالة ٢٧٨
ترك المندوبات لا يقدح بالعدالة ٢٨٢
عدم قدح الصنائع المكروهة والدنية في العدالة ٢٨٤
توقف العدالة على الإسلام والإيمان ٢٨٤
عود العدالة بالتوبة ٢٨٤
ما كان الفسق فيه مانعاً لا يشترط فيه المروة ٢٨٧
الذي يضر بالعدالة هو الإصرار على ارتكاب منافيات المروة ٢٨٨
ترك الصلاة جماعة يقدح بالعدالة ٢٨٨
ليس كل ما يوجب عدم قبول الشهادة يوجب عدم العدالة ٢٩١
الأصل في المسلم العدالة ٢٩١
اعتبار العدالة في باقي وظائف المجتهد ٢٩٣
فيما لو عرض الفسق على المجتهد العادل ٢٩٤
الشك في بقاء العدالة ٢٩٤
طرق معرفة العدالة ٢٩٥
الطريق الأول : الاختبار والمعاشرة ٢٩٥
الطريق الثاني : قيام البينة على العدالة ٢٩٦
فوائد تتعلق بالمقام ٢٩٩
لا تصح الشهادة بالعدالة والجرح إلا باعتبار ما يراه المشهود عليه كبيرة ٣٠٤
الطريق الثالث : خبر العدل الواحد بالعدالة ٣٠٥
الطريق الرابع : حسن الظاهر ٣٠٨
الطريق الخامس : الشياع ٣١١

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٢٠
الطرَيق السادس : الوثوق بالعدالة ٣٢٢
الطريق السابع : الظن بالعدالة ٣٢٥
الطريق الثامن : حكم الحاكم بالعدالة ٣٢٧
الطريق التاسع : دعوى العدالة ٣٢٧
الطريق العاشر : تصريح المشهود عليه بعدالة الشهود ٣٢٨
الطريق الحادي عشر : الاستصحاب ٣٣٠
طرق معرفة الجرح ٣٣٠
فوائد تتعلق بالمقام ٣٣١
أحدها : كفاية الإطلاق في الشهادة بالجرح ٣٣١
الثانية : التعارض بين الجرح والتعديل ٣٣٣
الثالثة : صحة الشهادة بالعدالة أو الفسق إذا قامت الأمارة المعتبرة عليهما ٣٤٧
الرابعة : كفاية الواحد في تزكية الراوي ٣٥٤
الشرط السابع عشر في المفتي : الحياة ٣٥٧
أدلة القائلين بجواز تقليد الميت مطلقاً ٣٨١
حجة القائلين بالتفصيل بين التمكن من الرجوع إلى الحي وبين عدم التمكن ٤٠٥
حجة القائلين بالتفصيل بين من علم أنه لا يفتي إلا بمنطوق الأدلة وبين غيره ٤٠٨
حجة المفصلين بين صورة موافقة الميت مع الحي وصورة المخالفة ٤٠٨
حجة القول بالتفصيل بين التقليد الابتدائي والاستمراري ٤٠٩
أدلة المانعين من التقليد : الاستمراري للميت ٤١٨
اختلاف القائلين بصحة البقاء في ثلاثة مقامات ٤٢١
حجة القائلين بوجوب البقاء على تقليد الميت مطلقاً ٤٢٢
حجة القائلين بالتخيير بين البقاء والعدول ٤٢٣

حجة القائلين بالتفصيل بين كون الميت أعلم فيبقى وإلا فلا..... ٤٢٥
حجة القائلين بالتفصيل في البقاء بين كون المسائل عمل بها أم لا..... ٤٢٥
حجّة القائلين بالتفصيل في البقاء بين المسائل التي ابتلي بها وبين غيرها..... ٤٢٦
حجة القائلين بالتفصيل بين صورة العلم بالمخالفة بين فتوى الحي وفتوى الميت وبين صورة عدمه
..... ٤٢٧
تنبيهات تتعلق بمسألة البقاء على تقليد الميت ٤٢٩
الأول : جواز العود إلى الميت بعد العدول عنه..... ٤٢٩
الثاني : عدم جواز عمل العامي بفتوى الميت أو فتوى الحي بجواز البقاء وهل يبقى على الأول أو
الثاني إذا ماتا كليهما ؟..... ٤٣٠
عدم جواز رجوع العامي للحي في تقليد الميت في خصوص مسألة جواز البقاء وعدمه ٤٣٢
هل يبقى العامي على تقليد المجتهد الأول أو الثاني إذا ماتا كليهما ٤٣٥
حجة القول الأول..... ٤٣٦
حجّة القول الثاني ٤٣٧
حجة القول الثالث ٤٣٩
حجّة القول الرابع ٤٤٠
الثالث : جواز البقاء على تقليد الميت الذي يحرّم البقاء ٤٤١
الرابع : البقاء على تقليد الميت من دون اجتهاد أو تقليد..... ٤٤٢
الخامس : العدول عن تقليد الميت إلى الحي المخالف له في الفتوى لا يوجب بطلان الأعمال
السابقة..... ٤٤٤
السادس : هل للعامي العدول إذا أفتى الثاني بجواز البقاء والحي بوجوبه..... ٤٤٥
السابع : هل المتبع نظر الحي أو الميت إذا اختلفا في حقيقة التقليد ٤٤٦
الثامن : من قلد في حال صغره ثم مات مقلده..... ٤٤٨

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٢٢
التاسع : من قلد المجتهد ثم جنّ وقبل الإفاقة مات مجتهده ٤٥٠
العاشر : عزل وكيل المجتهد والمأذون منه و المنصوب من قبله بعد موته ٤٥٠
الحادي عشر : في صحة البقاء في صورة ما إذا كان الميت مفضولاً ٤٥٠
الشرط الثامن عشر في المفتي : الأعلمية ٤٥٠
حجة المثبتين لجواز تقليد المفضول ٥٠٧
المراد بالأعلم ٥٢٠
وجوب الرجوع للأعلم عند المخالفة لغيره في الفتوى ٥٢١
عدم وجوب الفحص عن الأعلم ٥٢٣
إذا لم تكن فتوى للأعلم في المسألة ٥٢٥
طرق معرفة الأعلم وبيان أصالة عدم الأعلمية ٥٢٥
وجوب الرجوع إلى الأعلم مشروط بعدم كونه حرجياً ٥٢٨
العلم الإجمالي باختلاف الفتوى بين المجتهدين ٥٢٩
العلم بوجود الأعلم مع الشك في الاختلاف في الفتوى ٥٣٢
العلم بالاختلاف في الفتوى مع الشك في الأعلمية ٥٣٢
الشك في الاختلاف في الفتوى والأعلمية ٥٣٢
العلم بالأعلمية وبالفتوى المخالفة ٥٣٣
إذا تساوى المجتهدان في العلم ٥٣٣
الموارد التي يجوز فيها الرجوع إلى المفضول مع وجود الأفضل ٥٣٣
الترافع عند المفضول ٥٣٩
جواز الرجوع للمفضول في التصرفات الموقوفة على إذن الفقيه ٥٤٠
الأعلم في مقدمات الفقه ٥٤١
إذا عرضت على العامي المسألة ولا يمكنه تأخيرها جاز له الرجوع للمفضول ٥٤١

جواز الرجوع للمفضول عند فتوى الأعلم بالاحتياط ٥٤٢
الشرط التاسع عشر من شروط المفتى : الأورعية ٥٤٣
تنبيه : في تعارض الأعلم والأورع ٥٤٥
الشرط العشرون من شرائط المفتي : معرفة المفتي وتشخيصه ٥٤٦
لو قلد مجتهداً معيناً أو مجتهدين معينين ثم نسي ذلك ٥٥٠
لو قلد شخصاً بتخيل أنه زيد فظهر أنه عمرو ٥٥١
الزعامة الدينية وحالات المجتهد الخمس ٥٥٢
أحكام التقليد والمقلد ٥٥٩
أحدهما ـ في وظيفة المقلد ٥٥٩
تنبيه ٥٦٣
تعذر المجتهد الحي على العامي ٥٦٣
تعذر المجتهد الجامع لشرائط الإفتاء على العامي ٥٦٤
تخيير العامي في تقليد المجتهدين المتساويين ٥٦٨
التخيير بين المجتهدين المتساويين ابتدائي لا استمراري ٥٦٨
وجوب التقليد مقدّمي ٥٦٩
حجية التقليد من باب التعبد لا من باب الوصف والظن ٥٦٩
جواز التبعيض في التقليد ٥٧١
وجوب التقليد على العامي طريقي ٥٧١
عدم جواز التقليد للمجتهد اذا علم بخطأه في فتواه أو في مدركها ٥٧٢
من قلّد غير جامع للشروط ٥٧٣
وقت وجوب التقليد على العامي ٥٧٤
الشك في التقليد وصحته ٥٧٤

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٢٤
تنبيه ينفع فيما تقدم : إذا جهل المكلف مقدار الفائت منه من الواجبات..... ٥٨٠
عدم جواز فتوى العامي لغيره ٥٨٤
وجوب الفحص عن المجتهد الجامع للشرائط على العامي وفي زمن الفحص يجب عليه العمل بالاحتياط ٥٨٥
الاستفتاء فيما يتعلق بالوصايا وغيرها ٥٨٦
وجوب معرفة كلام المفتي..... ٥٨٧
خاتمة ٥٨٧
في حقوق العلم وآداب المعلم والمتعلم ٥٨٧
ذليل الجزء الثاني ٦١٥